

أثر الفساد على السياسة المالية في مصر (1996-2020)

أميرة محمد عمارة¹

جيهان محمد السيد²

آيات محمد حجازي³

ملخص

تُعد ظاهرة الفساد أحد الظواهر التي حظيت باهتمام العديد من الأدبيات لما لها من آثار سلبية كبيرة على اقتصاديات الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية. وتهدف الدراسة تحليل وقياس أثر الفساد على السياسة المالية في مصر معبراً عنها بعجز الموازنة العامة، وتعتمد الدراسة على استخدام مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، $Auto- Regressive Distributed Lag Models$ ، (ARDL)، لقياس أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1996-2020)، بالإضافة إلى عدة متغيرات تفسيرية أخرى من أهمها نسبة خدمة الدين من الناتج، التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للفساد على عجز الموازنة العامة في مصر، ولكنه غير معنوي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل، كما أوضحت وجود أثر إيجابي لكل من إجمالي خدمة الدين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو أثر معنوي لكل منهما في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي للتضخم على عجز الموازنة العامة للدولة ولكنه غير معنوي خلال فترة الدراسة.

¹ أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

² أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

³ باحثة ماجستير بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

The Impact of Corruption on Fiscal Policy in Egypt (2020-1996)

Abstract

Corruption is one of the Phenomena that received the attention of economic literature because of its negative effects on the economies of both developed and developing countries.

The objective of the study is to analyze and measure the impact of corruption on fiscal policy in Egypt, by analyzing the public budget deficit. The study depends on using the corruption perception index (CPI) issued by transparency International. And using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) to measure the impact of corruption on the public budget deficit in the Egyptian economy during the period (1996-2020), in addition to several other explanatory variables, including inflation (INF), total debt Service (TDS) and growth rate of GDP (GDPg).

The results indicate that corruption has a positive, but it is insignificant effect during the period of study in the short and long run. And the total debt service has a negative and significant effect, as well as the GDP growth has a negative and significant impact on the budget deficit. While inflation has an insignificant positive effect on the public budget deficit in Egypt during the period of the study.

1/ المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد أحد المشكلات العالمية شديدة الانتشار وتمتد جذورها لتأخذ عدة أبعاد مختلفة، ولقد اهتمت العديد من الدراسات بظاهرة الفساد، حيث تم تناول مفهوم وصور الفساد وتحليل الآثار السلبية له، ومحاولة مكافحته والحد من انتشاره. وقد تزايد الاهتمام بمسألة الفساد في جميع أنحاء العالم وذلك بسبب تفاقم آثاره السلبية، وضرورة الحد من تلك الآثار.

تتعدد أشكال الفساد وممارساته وتأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على جانبي السياسة المالية في الاقتصاد المصري، وبالتالي التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال مجموعة من آليات انتقال الأثر على كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام، فضلاً عن التأثير على حجم الدين العام ونسبة هذا الدين من إجمالي الناتج المحلي.

مشكلة الدراسة:

آثار ارتفاع مؤشر الفساد في مصر خلال السنوات الماضية العديد من التساؤلات حول دور الفساد وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تشمل السياسة المالية في مصر، ولعل أبرزها ارتفاع عجز الموازنة العامة الذي يعاني منه الاقتصاد المصري والذي يبلغ نحو 460 مليار جنيه عام 2020/2019، بما نسبته نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت قيمة مؤشر الفساد في مصر 3,3 درجة عام 2020، وترتيب 117 من حوالي 180 دولة على مستوى العالم.

وهو ما يوضح أن الفساد في مصر يُعد من العقبات الأساسية التي تواجه مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، كما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يستلزم دراسة أثر الفساد على السياسة المالية بجوانبها المختلفة، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة

في التساؤل " إلى أي مدى يُمكن أن يساهم الفساد في التأثير على السياسة المالية معبراً عنها بعجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري؟".

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية أساسية وهي " يؤثر الفساد سلبياً على السياسة المالية في الاقتصاد المصري (1996-2020)".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الفساد على السياسة المالية في مصر، حيث يتم التعبير عن السياسة المالية من خلال عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة (1996-2020)، ويرجع اختيار عام 1996 إلى أنه بداية إصدار مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لمصر والذي اعتمدت عليه الدراسة في التعبير عن أوضاع الفساد.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الأدبيات السابقة التي تناولت تأثير الفساد على السياسة المالية، ثم تحليل كل من أوضاع الفساد والسياسة المالية في مصر خلال فترة الدراسة (1996-2020)، كما تم استخدام الأسلوب القياسي بالاعتماد على نموذج (ARDL) لقياس أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في مصر باستخدام مؤشر مدركات الفساد.

أهمية الدراسة:

نظراً لتزايد ظاهرة الفساد وتعدد أشكالها وأسبابها واختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى، وتزايد المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها جميع دول العالم من تزايد عجز الموازنات، وانخفاض حجم الإيرادات العامة مقابل ارتفاع حجم النفقات، كان من الضروري التطرق لظاهرة الفساد ومدى تأثيره على السياسة المالية في

الاقتصاد المصري من خلال تأثيره على عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1996-2020) والتي شهدت العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية وتطبيق إجراءات مختلفة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على عجز الموازنة العامة.

2/ مفهوم الفساد وأنواعه:

تتعدد تعريفات الفساد نظراً لتعدد مظاهره وتأثيراته واختلاف طبيعة الأسباب المؤدية له، حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: "استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة، وهو ما يعني أن الفساد يشير إلى الإخلال بشرف ومهنية الوظيفة والقيم والعادات التي تسود المجتمع" (Transparency International, 2020). وهذا التعريف يتضمن استغلال السلطة دون تحديد، ومن ثم فهو يتضمن السلطة سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص. كما يعرفه البنك الدولي على أنه: "سوء استخدام المنصب العام بغرض تحقيق منافع شخصية" (World Bank, 2020).

تتعدد أنواع الفساد التي يشهدها أي مجتمع، فيختلف الفساد في القطاع الحكومي في طبيعته عن فساد القطاع الخاص، فوفقاً للفئة الممارسة له فهناك الفساد الصغير والفساد الكبير، ووفقاً لتنظيم معاملات الفساد فهناك الفساد المنظم وغير المنظم، بالإضافة إلى أبعاد الفساد فهناك الفساد الإداري والسياسي والمالي، والاقتصادي، وان اختلفت هذه الأنواع في طبيعتها فهي تشترك في تأثيرها السلبي على الجوانب المختلفة على الاقتصاد.

(Andvig. et al, 2000:18؛ Mauro,1998:13؛Tanzi,2013:39)

تعددت الأسباب التي تؤدي إلى الفساد ولعل أبرزها غياب المساءلة للمسئولية في المناصب العامة أو مساءلة المؤسسات بعضها البعض، بالإضافة إلى عدم فعالية القواعد والقوانين أو عدم شفافيتها وإتاحتها للمناقشات العامة من قبل المواطنين (Aly,2013:43؛Mauro, 1998:11)، لعل أبرز أسباب الفساد أيضاً

سوء استخدام الإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض كفاءة القطاع الحكومي (Tanzi, 2006: 16)، كما يؤثر تدني مستوى الأجور في القطاع الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى ممارسات الفساد أبرزها الرشاوي لتعويض التدني في انخفاض الأجور (Mauro, 1996: 6؛ Tanzi, 1998: 16-17).

3/ الفساد والسياسة المالية: الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

ينتقل أثر الفساد على السياسة المالية من خلال عدة آليات تتمثل في جانبي السياسة المالية وهي الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي. فيما يتعلق بجانب الإيرادات الحكومية يؤدي الفساد إلى خفض الإيرادات العامة إما من خلال تقليل الضرائب من جميع المصادر الخاضعة للضريبة نتيجة التهرب الضريبي أو عن طريق السرقة مباشرة من الخزنة، كما تؤدي ممارسات الفساد إلى عدم كفاءة مؤسسات جمع الضرائب وتقليل القواعد الضريبية (Ghosh and Neanidis, 2011: 3-4).

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام، فإن الفساد يشوّه تخصيص الإنفاق العام عن طريق تحويل الموارد إلى المشروعات التي تتطلب حجم إنفاق مرتفع ولا تولد عوائد تقابل حجم الإنفاق (Del Monte and Pennacchio, 2020: 2-3).

ولقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الفساد والسياسة المالية، والتي تناولت قياس وتحليل أثر الفساد على السياسة المالية، بعضها تناول تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي، في حين تناول البعض الآخر تأثير الفساد على الإيرادات الحكومية، كما تناول آخرون تأثير الفساد على عجز الموازنة والدين العام.

تتناول دراسة **Apergis 2013** تأثير الإطار المؤسسي ودمج العوامل التي لها تأثير كبير على القضايا المالية باستخدام بيانات المتغيرات المؤسسية التي تشمل الفساد والحرية الاقتصادية في دولة رومانيا خلال الفترة الزمنية (2000- العام).

(2011)، باستخدام نموذج VAR Model وذلك للتحقق من وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجز العام وجميع المتغيرات الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسن وحدة واحدة في مستوى الحرية الاقتصادية والفساد يؤدي إلى تحسّن مستوى العجز بمقدار 0.131، 0.458 على التوالي، كما تؤدي المستويات المرتفعة من تكلفة خدمة الدين أيضاً إلى زيادة العجز العام، بينما تناقش دراسة (2000) **Tanzi and Davoodi** بعض القنوات التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه القنوات في المشروعات، وتخصيص الموارد والاستثمار، وكذلك جوانب المالية العامة، وفيما يتعلق بالمالية العامة، استهدفت دراسة كل من جانبي الإنفاق العام والإيرادات الضريبية، في الفترة الزمنية (1980 - 1997)، بالتطبيق على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالاعتماد على النماذج التجريبية لهيكل الضريبة تم الاستعانة بنموذج **Tanzi 1987**، والذي يتضمن المتغير التابع وهو كل نوع من أنواع الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمتغيرات المستقلة متمثلة في حصة كل من الزراعة، ونصيب الفرد، ونسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مؤشر مدركات الفساد CPI. وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر على هيكل الضريبة، إذ أن وجود مستويات مرتفعة من الفساد في الدول المتقدمة يُمكن أن يُفسّر وجود نسبة من الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية، وتناولت دراسة (2013) **Maureen** تأثير الفساد أيضاً على الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية، وأضافت تأثير الفساد على تمويل العجز، وذلك بالتطبيق على دولة نيجيريا خلال الفترة (2000 - 2011)، واعتمدت في قياس هذه العلاقة على طريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام مؤشر مدركات الفساد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود

أثر إيجابي للفساد على كل من الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي. في حين وجود أثر سلبي للفساد على تمويل العجز.

وتستهدف دراسة **Imam and Jacobs (2007)** تقييم أثر الفساد على القدرة على تجميع الإيرادات الضريبية من الفئات المختلفة بالتطبيق على منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (1990-2003) باستخدام نموذج Generalized Method of Moments (GMM)، بالإعتماد على الدليل العالمي لمخاطر الدولة (ICRG) International Country Risk Guide، ولقد ركزت على أحد جوانب السياسة المالية وهو جانب الإيرادات، بالإضافة إلى استهداف الإيرادات الضريبية، ولقد توصلت إلى أن انخفاض مجموع الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط مقارنة بالمناطق الأخرى ذات الدخل المتوسط يرجع جزئياً إلى الفساد، حيث أن هناك أنواع ضرائب معينة أكثر تأثيراً من ضرائب أخرى، فالضرائب التي تتطلب تفاعلاً مباشراً ومتكرراً بين الأفراد ومصصلحة الضرائب تكون أكثر عرضة لممارسة الفساد من معظم أنواع الضرائب الأخرى، وفي دراسة الإيرادات الضريبية. كما ركزت دراسة **Ajaz and Ahmed (2010)** على الإيرادات الضريبية أيضاً، حيث تناولت تحليل آثار المتغيرات المؤسسية (الفساد والحوكمة)، والمتغيرات الهيكلية (نصيب الفرد من الدخل، حصة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والانفتاح التجاري) على إجمالي الإيرادات الضريبية، وذلك باستخدام بيانات 25 دولة نامية خلال الفترة (1990-2005) ونموذج Generalized Method of Moments (GMM)، وتوصلت إلى أن المتغيرات المؤسسية وهي الفساد والحوكمة لها تأثير كبير على الإيرادات الضريبية، فهما عاملان رئيسياً محددان للإيرادات الضريبية، كما أثبتت أيضاً أنه بينما يكون للفساد تأثير سلبي

على تحصيل الضرائب نجد أن الحكم الرشيد يُحسّن من أداء تحصيل الضرائب، فالحوكمة تُحقّق نظاماً ضريبياً جيداً.

وتناولت دراسة **Ivanyna.et al (2012)** النظرية الكمية للسياسة المالية والنمو الاقتصادي الذي يشمل كلاً من الفساد والتهرب الضريبي، وتري أن وجود الفساد يُعد سبباً لزيادة الاقتراض الحكومي، كما اهتمت بدراسة العلاقة بين السياسة المالية والدين العام والتهرب من الضرائب.

وقد تتبأ النموذج المستخدم في تلك الدراسة بعنصرين أساسيين، الأول أن مستوى الدين العام يتفاوت وفقاً لكل من مستوى الفساد والتهرب الضريبي. والثاني أن تقلّب مستوى الدين العام يختلف باختلاف مستوى الفساد، فالبلدان ذات مستويات الفساد الأقل تتعرض لتقلبات خفيفة في مستوى الدين، أما الدول ذات مستوى الفساد المتوسط، تكون مستويات الدين بها ثابتة، في حين أن الاقتصادات الأكثر عُرضة للفساد تتعرض لتقلبات حادة في مستوى الدين.

وقد قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين السياسة المالية والدين العام والتهرب الضريبي، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الفساد والدين الحكومي، فالفساد يمكن أن يكون محدداً مهماً للاقتراض الحكومي، مما يُساعد في تفسير الفروق في مستويات الدين العام بين الدول المختلفة، كما تناولت دراسة **Cooray.et al (2013)** العلاقة بين الفساد واقتصاد الظل والدين العام، واستهدفت معرفة ما إذا كان اقتصاد الظل يُزيد من الآثار السلبية للفساد على الدين العام. وتناولت الدراسة بالتحليل 126 دولة خلال الفترة (1992-2012)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، و Generalized Method of Moments (GMM)، وذلك باستخدام مؤشرين لقياس الفساد وهما مؤشر مدركات الفساد CPI ومؤشر Kaufmann للفساد. وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد معدلات

الفساد واقتصاد الظل يؤديان إلى زيادة الدين العام، بالإضافة إلى أن اقتصاد الظل يؤدي إلى زيادة تأثير الفساد على الدين العام، وبالتالي فهما مكملان لبعضهما. كما أن النتائج تُشير إلى أن زيادة حجم اقتصاد الظل يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية وبالتالي يرتفع الدين العام، وبالمثل فإن زيادة الإنفاق الحكومي يُعزز آثار الفساد على الدين الحكومي. واتفقت دراسة (Monte and 2020) Pennacchio ، مع نتائج الدراسة السابقة ولقد استهدفت دراسة أثر الفساد على الدين العام بالتطبيق على مجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وذلك خلال الفترة (1995-2015)، باستخدام Pannel Data من خلال نموذج GMM estimators بالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد CPI، وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن الفساد يؤدي إلى زيادة الدين العام وأن هذا التأثير مستقل عن حجم الإنفاق الحكومي، وتوصلت إلى أنه إذا انخفض الفساد إلى النصف، سينخفض الدين العام بنسبة 2% في الأجل القصير، وفي البلدان التي تتميز بارتفاع مستوى الفساد مثل اليونان وإيطاليا يمتد الأثر السلبي للفساد بها في الأجل الطويل أيضاً.

وفي جانب الإنفاق الحكومي أيضاً تطرح دراسة (Mauro 1998) تساؤلاً حول ما إذا كان اتباع السياسيين لسلوك معين يؤدي إلى تشويه تكوين الإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام مؤشر الفساد ومؤشرات مؤسسية أخرى والمتوفرة لأكثر من 100 دولة منها مؤشر ICRG في الفترة (1982-1995)، وأثبتت الدراسة أن الفساد يُخفّض الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع عريض من البلدان، وقد قدمت الدراسة دليلاً على وجود علاقة عكسية قوية بين الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم كأحد بنود الإنفاق التي تجدها الحكومات الفاسدة أكثر سهولة في الحصول على الرشاوى بالمقارنة ببنود الإنفاق الأخرى، اتفقت مع هذه النتائج دراسة (2015)

Jajkowicz and Drobiszova والتي استهدفت قياس تأثير الفساد على تخصيص النفقات الحكومية حسب الوظيفة، وتم استخدام بيانات مجمعة لـ 21 بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وإجراء الدراسة خلال فترة زمنية أحدث (1998-2011)، وكذلك استخدام مؤشر آخر وهو مؤشر مدركات الفساد CPI، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على الدفاع والخدمات العامة يتزايد، في حين تنخفض النفقات الحكومية على التعليم والصحة والترفيه والثقافة كلما ارتفع مستوى الفساد.

وتختلف الدراسة الحالية في أنها تدرس أثر الفساد على عجز الموازنة العامة بالتطبيق على الاقتصاد المصري، في حين أن الكثير من الدراسات الأخرى ركزت على مجموعة من الدول المختلفة أو بالتطبيق على دولة أخرى، وقد ركزت على السياسة المالية معبراً عنها بعجز الموازنة العامة للدولة، والتي تختلف عن دراسة Apergis 2013، والتي تتناول أثر الفساد على كلاً من العجز العام والدين العام في دولة رومانيا، كما تختلف عن كلاً من دراسة Tanzi and Davoodi 2000، وترتكز هذه على أحدث فترة زمنية متاحة للبيانات (1996-2020)، باستخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين الفساد وعجز الموازنة في مصر.

4/ تحليل أوضاع الفساد في مصر:

ظهرت في الآونة الأخيرة عدة ممارسات للفساد أبرزها الرشوة والتي غلبت على طابع عدة أعمال لتسهيل إجراءات أو غيرها، ولقد تتعدد المؤشرات التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري في تحليل أوضاع الفساد والتي يتمثل أهمها في مؤشر مدركات الفساد. وهو المؤشر الذي سيتم الاعتماد عليه في التحليل بشكل أساسي، ويرجع ذلك إلى أنه يُعبر عن مستويات الفساد في القطاع الحكومي، ولا يقتصر على نوع معين من أنواع الفساد.

1/4 مؤشر مدركات الفساد في مصر:

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر، ويتم الاعتماد عليه لأنه يُعد من أكثر المؤشرات شمولاً في قياس الفساد ولا يركز على نوع معين للفساد. وقد بدأ إصدار هذا المؤشر لمصر منذ عام 1996، ولقد تغيرت درجة مؤشر مدركات الفساد من (صفر : 10 درجات)، إلى (صفر : 100 درجة) بداية من عام 2012 وتم توحيد درجة المؤشر في هذه الدراسة لتتراوح (من صفر إلى 10)، بدلاً (من صفر إلى 100) لتبسيط التحليل، والجدول التالي يوضح تطور درجات مؤشر الفساد وترتيب مصر بين دول العالم وذلك خلال الفترة (1996 - 2020):

جدول رقم (1) تطور وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (1996-2020)

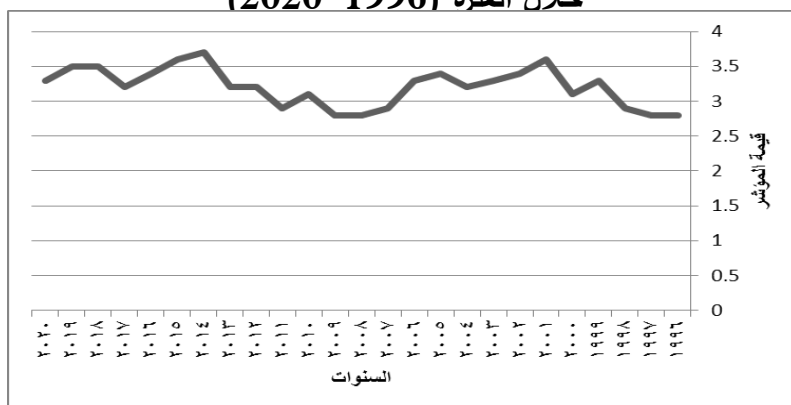
السنة	قيمة المؤشر	ترتيب مصر	عدد الدول في التقرير
1996	2,8	41	54
1997	2,8	38	52
1998	2,9	66	85
1999	3,3	63	99
2000	3,1	63	90
2001	3,6	54	91
2002	3,4	62	102
2003	3,3	70	133
2004	3,2	77	145
2005	3,4	70	158
2006	3,3	70	163
2007	2,9	105	179
2008	2,8	115	180
2009	2,8	111	180

178	98	3,1	2010
182	112	2,9	2011
174	118	3,2	2012
175	114	3,2	2013
174	94	3,7	2014
167	88	3,6	2015
176	108	3,4	2016
180	1117	3,2	2017
180	105	3,5	2018
180	106	3,5	2019
180	117	3,3	2020

Source: www.Transparency International.org, (2020).

ويُمكن التعبير عن تطور ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1) تطور وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (1996-2020)



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات منظمة الشفافية الدولية www.Transparency.org

يتضح من جدول رقم (1)، وشكل رقم (1)، الاتجاه المتذبذب (ارتفاعاً وانخفاضاً) لترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (1996:2020)، ورغم هذا التفاوت الذي يتمثل في الارتفاع والانخفاض البسيط في درجات المؤشر إلا أن مصر تقع ضمن الدول التي تتسم بارتفاع مستوى الفساد، يُلاحظ أن ارتفاع قيمة المؤشر تعني انخفاض مستوى الفساد والعكس صحيح.

وقد شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات على المستوى المحلي في جميع الجوانب سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى التغيرات على المستوى العالمي، والتي أثرت جميعها بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي في مصر، وعلى ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد.

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة مؤشر مدركات الفساد لمصر بلغت 2,84 عام 1996 حيث كانت تتراوح قيمة المؤشر حينها من صفر (أقصى درجات الفساد) إلى عشر درجات (أقل درجات للفساد)، واحتلت مصر المرتبة رقم 41 من ضمن 54 دولة، وكان هذا العام هو بداية إصدار المؤشر بالنسبة لمصر. وفي عام 2002 بلغت قيمة المؤشر 3,1 ويعكس ذلك الجهود المتزايدة لمكافحة الفساد والتي اتخذتها الحكومة خلال هذه الفترة.

ارتفعت قيمة المؤشر عام 2005 ، وهو ما يعكس انخفاض مستوى الفساد، وذلك نتيجة استمرار جهود مكافحة الفساد حيث كان عام 2005 هو العام الذي قامت فيه مصر بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتزمت ببنود الاتفاقية وتم إنشاء لجنة الشفافية والنزاهة. ولكن تراجع قيمة المؤشر عام 2008 لتصل إلى 2,8، وتراجع معها ترتيب مصر بشكل كبير إلى 115 ضمن

180 دولة، نتيجة عدم فاعلية بعد قوانين مكافحة الفساد، فانتشرت بعض ممارسات الفساد في عدة معاملات أبرزها الرشاوى، واستمرت حتى العام 2011.

وقد شهدت مصر تحولاً في النظام السياسي عام 2011 انخفضت على إثره قيمة المؤشر إلى 2,9، وبزيادة عدد الدول التي يشملها التقرير بلغ ترتيب مصر 112 ضمن 182 دولة، وبلغت قيمة المؤشر 3,2 عامي 2012 و 2013 واحتلت مصر المرتبة 118 و 114 على التوالي، في حين أن قيمة هذا المؤشر بلغت 3,7 عام 2014 ووصل ترتيب مصر إلى 94 ضمن 174 دولة، وشهدت هذه الأعوام عدة تغيرات وظهرت قضايا فساد مختلفة على المستوى السياسي تضمنت اختلاسات الأموال التي كان من المفترض أن تشملها خزينة الدولة

أما عن عام 2015 فبلغت قيمة مؤشر الفساد 3,6 واحتلت مصر المرتبة 88 من 168 دولة. ويتضح انخفاض قيمة المؤشر مما يدل على زيادة درجة الفساد، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في مصر إلا أنها لم تكن كافية وكانت تحتاج إلى تفعيل لتخفيض مستوى الفساد. ليأتي عام 2016 وتبلغ قيمة مؤشر مدركات الفساد 3,4 درجة بتراجع درجتين عن العام السابق وذلك نتيجة انتشار الفساد داخل القطاعات المختلفة بالإضافة إلى غياب الشفافية في محاسبة المسؤولين في قضايا الفساد المختلفة. واستمراراً للتأكيد على أهمية تطبيق قوانين مكافحة الفساد في مصر، والجهود المبذولة لمكافحة ممارسات الفساد المختلفة على جميع المستويات، شهدت السنوات الاخيرة تحسناً طفيفاً في درجة المؤشر حتى بلغت عام 2020 نحو 3,3 درجة، وتحتل مصر المرتبة 117 من بين 180 دولة يشملها المؤشر هذا العام، نتيجة تفعيل معايير الشفافية في بعض القطاعات أبرزها

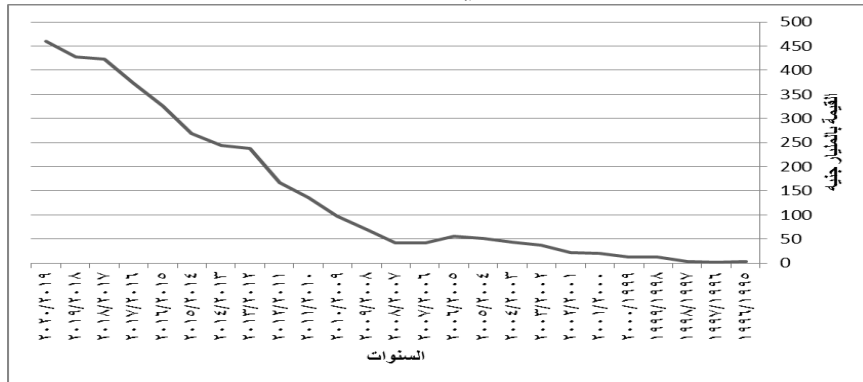
مبادرات التحول الرقمي والتي ساعدت في تفعيل الشفافية بقدر كبير (International Transparency,2020).

5/ تحليل السياسة المالية في مصر خلال الفترة (1996-2020):

تُعد الموازنة العامة للدولة أهم أدوات التخطيط المالي، فهي التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، ويرتبط عجز الموازنة العامة في مصر بالطبيعة الهيكلية واختيار الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز. ويعكس عجز الموازنة العامة عدم قدرة الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة وأبرزها الضرائب على تغطية النفقات العامة للدولة الجارية منها والرأسمالية.

شهد عجز الموازنة العامة في مصر تطوراً كبيراً خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2020، وهو ما يعكس التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال الفترة، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل (2) تطور قيمة عجز الموازنة في مصر خلال الفترة (1996-2020)



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات البنك المركزي المصري.

يتضح من الشكل رقم (2) الاتجاه العام التصاعدي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة، حيث تبنت مصر العديد من الإجراءات في فترة التسعينات وتمثلت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام 1991، بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي منذ عام 1994، حيث أُدخلت عدة تعديلات على الضرائب المباشرة من خلال تعديل قانون الضريبة على الدخل فيما يُعرف بنظام الضريبة الموحدة كما تم إصدار قانون الضريبة على المبيعات عام 1991 لتحل محل ضريبة الاستهلاك.

وقد ارتفعت قيمة عجز الموازنة العامة للدولة من 2,9 مليار جنيه عام 1996/1995 إلى 56,5 مليار جنيه عام 2006/2005، بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات العامة وخاصةً الإيرادات الضريبية نتيجة توسيع القاعدة الضريبية وتطبيق سياسات الإصلاح الضريبي وتطبيق قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 والذي خفض سعر الضريبة بنسبة 50%، فإن قيمة الإنفاق العام ارتفعت خلال نفس الفترة رغم اتخاذ الحكومة المصرية لعدة سياسات تسددية لترشيد الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي لتخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وجاء ارتفاع الإنفاق العام نتيجة ارتفاع الإنفاق على الدعم بالإضافة إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين العام وارتفاع الأجور (البنك المركزي المصري).

كما شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث انخفضت الإيرادات السياحية، واتبعت الدولة سياسة توسعية بعد الأزمة تضمنت زيادة برامج الإنفاق العام لزيادة الاستثمارات ومواجهة الركود. كما شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً آخر نتيجة التأثر بالأحداث السياسية في 25 يناير 2011، فتراجعت عوائد هيئة البترول وانخفضت الرسوم الجمركية بالإضافة إلى

انخفاض المنح الخارجية نتيجة العديد من الضغوط السياسية والاجتماعية. (عبيد، وآخرون، 2020: 119؛ أبادير، أبو الحسن، 2019: 46-47).

وترتب على ما سبق قيام الحكومة بتبني مجموعة من الإجراءات تمثلت في زيادة الإنفاق العام على الدعم خاصة الموجه للمنتجات البترولية، ورفع الأجور وتعويضات العاملين، فواصل عجز الموازنة العامة ارتفاعه خلال الفترة نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام بنسبة تفوق قدرة الإيرادات العامة على تغطيته. فقد ارتفع عجز الموازنة العامة من 42 مليار جنيه عام 2008/2007 بنسبة 6,8% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 460 مليار جنيه عام 2020/2019 بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، وحالة الانكماش الاقتصادي وتأجيل مدفوعات الضرائب، فضلاً عن ارتفاع الدين الحكومي والذي بلغ نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي. (World Bank, 2020)

يتضح مما سبق تذبذب قيمة مؤشر مدركات الفساد في مصر بشكل طفيف ارتفاعاً وانخفاضاً خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأداء الاقتصادي بصفة عامة وأداء السياسة المالية في مصر بصفة خاصة ساهم بالتالي في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة تزامناً مع المستوى المرتفع من الفساد.

6/ قياس أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في مصر:

1/6 النموذج القياسي وتوصيف المتغيرات ومصادر البيانات :

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الفساد والسياسة المالية من خلال قياس أثر الفساد على عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto-

Regressive Distributed Lag Models (ARDL)، وذلك لملائمته لدراسة العلاقة في الأجل الطويل للمتغيرات التي تتسم بقصر عدد مشاهداتها، وبالتالي تجنب مشكلة التحيز التي تنشأ من صغر حجم العينة. بالإضافة إلى أن هذا النموذج يُعالج المشكلات التي واجهت نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ والتي من أهمها عدم استقرار جميع السلاسل الزمنية عند نفس الرتبة. فالشرط الأساسي لنماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ أن تكون جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الرتبة فجميعها مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول، ولكن هناك متغيرات أساسية لا يُمكن استبعادها من النموذج بسهولة وبها جذر وحدة، لذا قام كل من Pesaran and Shin بتطوير هذه المنهجية عام 2001 حتى يُمكن استخدام متغيرات مختلفة في رتبة استقرارها (Pesaran & et. al, 2001:289).

ويُمكن التعبير عن النموذج المستخدم من خلال المعادلة التالية:

$$DEFg_t = \alpha_0 + \beta_1 CPI_t + \beta_2 TDS_t + \beta_3 GDPg_t + \beta_4 INF_t + u_t$$

ويُمكن توصيف متغيرات النموذج فيما يلي:

- **عجز الموازنة العامة للدولة (DEFg):** هو المؤشر المُعبّر عن السياسة المالية ويُستخدم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لقياس أثر الفساد على السياسة المالية من خلال تأثيره على عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال مجموعة من قنوات انتقال الأثر.
- **الفساد (CPI):** وهو المتغير المستقل الأساسي الذي تُركّز عليه الدراسة، ويتم التعبير عنه بمؤشر مدركات الفساد الذي تُصدره منظمة الشفافية الدولية، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر (أكثر فساداً)، و عشرة (عديم الفساد)، أي أن زيادة قيمة المؤشر تعني انخفاض مستوى الفساد، والعكس

صحيح، وكان بداية إصدار بيانات لهذا المؤشر عن مصر لأول مرة عام 1996.

ولأغراض التحليل تم إعادة ترتيب قيم مؤشر مدركات الفساد حتى تعبر القيم الكبيرة عن مستوى أعلى من الفساد والعكس صحيح حتى يسهل تفسير نتائج القياس.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPg):** ويُقاس هذا المتغير بالمعدل السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتم الاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي لتوفير بيانات المؤشر، نظراً لاختلاف سنة الأساس كل خمس سنوات في قاعدة بيانات البنك المركزي المصري.

- **إجمالي خدمة الدين العام (TDS):** يُشير إلى مجموع الفوائد المدفوعة بالعملة المحلية، أو السلع أو الخدمات على الدين طويل الأجل والفوائد المدفوعة على الديون قصيرة الأجل.

- **التضخم (INF):** ويعكس معدل التضخم الذي تم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك نسبة التغير السنوية في تكلفة الحصول على السلع والخدمات. كما أنه يعكس أيضاً تأثير سياسات الاقتصاد الكلي، ويُعبر عن درجة الاستقرار الاقتصادي في دولة خلال فترة زمنية معينة.

- **حد الخطأ العشوائي (ut)**

ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية للفترة الزمنية (1996-2020) لمتغيرات النموذج والتي تم الحصول عليها من المصادر الرسمية والدولية مثل التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي وقاعدة بيانات البنك الدولي، بالإضافة إلى منظمة الشفافية الدولية المسؤولة عن إصدار بيانات مؤشر مدركات الفساد.

2/6 نتائج تقدير النموذج:

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unit root test

يتم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمعرفة مدى استقرار أو سكون السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة. ويتم استخدام كلاً من اختبائي Philips-Perron (PP) و Augmented Dickey Fuller (ADF) ومن خلال نتائج الاختبارين يتم الوصول إلى قرار باستقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

Augmented Dickey – Fuller

المتغيرات Variables	عند المستوى Level			عند الفرق الأول First Difference		
	حد ثابت Intercept	حد ثابت واتجاه Trend & Intercept	بدون حد ثابت أو اتجاه None	حد ثابت Intercept	حد ثابت واتجاه Trend & Intercept	بدون حد ثابت أو اتجاه None
DEFg	0.1718	0.1945	0.5397	0.0907	0.0880	0.0127
CPI	0.1436	0.0764	0.4134	0.0001	0.0007	0.0000
GDPg	0.0318	0.1343	0.4786	0.0074	0.0351	0.0002
TDS	0.1466	0.8406	0.2898	0.0073	0.0106	0.0003
INF	0.1020	0.0112	0.6203	0.0000	0.0003	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.views10

- أوضحت نتائج اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) في الجدول رقم (2) سكون السلاسل الزمنية في الفرق الأول بالنسبة للمتغيرات نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مدركات الفساد، ونسبة خدمة

الدين من الناتج، بالإضافة إلى سكون السلاسل الزمنية في المستوى لمتغير التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- وفقاً لنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختلاف درجة استقرار متغيرات النموذج بين المستوى والفرق الأول، لذا سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وذلك لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بعضها ساكن عند المستوى والبعض الآخر ساكن عند الفرق الأول عند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%).

ثانياً: اختبار الحدود Bound Test:

جدول رقم (4) نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistics	Value	K
F- Statistics	3.623630	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views10

يتضح من جدول رقم (4) أن قيمة F المحسوبة بلغت 3.6236، وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى المتغير التابع.

ثالثاً: نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجلين القصير والطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهجية اختبار الحدود، يتم تقدير مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعاملات النموذج، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجلين القصير والطويل

Dependent Variable: GDPg

Short Run Coefficient				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistics	Prob.
D(CPI)	0.012547	0.008475	1.480494	0.1570
D(TDS)	-0.921134	0.336811	-2.734870	0.0141
D(INF)	0.036144	0.040626	0.889659	0.3861
D(GDPg)	-0.437790	0.173724	-92.520032	0.0220
Cointeq=DEFG-(-0.0371*CPI+2.7204*TDS+1.2929*GDPg-0.1067*INF+0.0550)				
Long Run Coefficient				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistics	Prob.
CPI	0.037055	0.030137	1.229557	0.2356
TDS	-2.720396	0.905461	-3.004434	0.0080
INF	0.106743	0.102787	1.038495	0.3136
GDPg	-1.292930	0.455747	-2.836946	0.0114
C	-0.055032	0.187438	-0.293601	0.7726

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.views10

يتضح من النتائج في الجدول السابق رقم(5) ما يلي:

أولاً: جاء معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً ويعكس أن 33.8% من الأخطاء في الأجل القصير في عجز الموازنة يُمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية من أجل الوصول إلى وضع التوازن، بما يؤكد وجود علاقة في الأجل الطويل.

- ثانياً أوضحت النتائج وجود أثر سلبي غير معنوي لمؤشر مدركات الفساد في الأجلين القصير والطويل وهو ما يعكس العلاقة الطردية الموجبة بين

الفساد وعجز الموازنة العامة للدولة، حيث أن ارتفاع الفساد في مصر يؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتفق مع دراسة (Apergid & Danuletiu (2013)، ودراسة (Kufmann(2010)، وتتفق نتائج الدراسة أيضاً مع الجانب النظري والجانب التطبيقي، إلا أن الأثر غير معنوي في الأجلين القصير والطويل في مصر خلال فترة الدراسة ويُمكن أن يرجع ذلك إلى جهود الدولة المبذولة في مكافحة الفساد خاصةً في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى أن ذلك لا ينفي أن ارتفاع مستوى الفساد إذا لم يتم مواجهته باستمرار سيتحول إلى أثر معنوي.

- ثالثاً: جاءت تقديرات خدمة الدين العام بإشارة سالبة ومعنوية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يُشير إلى أن زيادة أعباء خدمة الدين في مصر خلال فترة الدراسة بوحدة واحدة يُمكن أن يؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة بمقدار 0.92، 2.72 في الأجلين القصير والطويل على التوالي، وهو ما يرجع إلى أن زيادة أعباء خدمة الدين في فترة معينة في الدولة تدفعها إلى اتخاذ سياسات اقتصادية تخفف من أعباء خدمة الدين مثل الابتعاد عن الاقتراض لفترة زمنية معينة والاتجاه إلى تمويل عجز الموازنة من موارد أخرى. حيث أن ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة يُعطي مؤشر للوضع الخطر الذي يصل إليه عجز الموازنة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع الدولة لاتخاذ سياسات اقتصادية في مجالات مختلفة يجعلها تقلل من عجز الموازنة خاصةً من خلال الاعتماد على الديون الخارجية، أو أنها تتجه إلى خفض الإنفاق العام في فترة معينة وزيادة

الإيرادات العامة بزيادة الضرائب على سبيل المثال، وهو ما ينعكس على خفض عجز الموازنة العامة تدريجياً.

- رابعاً: أوضحت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة وهو ما يتفق مع الجانب النظري، حيث أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP بمقدار واحدة واحدة يؤدي إلى خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.43، و1.29 في الأجلين القصير والطويل على التوالي، حيث ينعكس ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على تحسن أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمارات الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة خاصةً الضريبية منها مما ينعكس على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

- خامساً: أوضحت النتائج أن معدل التضخم ذو إشارة موجبة وغير معنوي في تأثيره على عجز الموازنة العامة في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة، وهو ما يعني أن العلاقة طردية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما قد يرجع إلى أن التضخم بمعناه ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الفعال نتيجة تآكل القوى الشرائية في السوق وهو ما يؤثر على الاستهلاك بما قد يترتب عليه انخفاض في الإيرادات الضريبية خاصةً ضريبة القيمة المضافة، كما يؤثر التضخم على ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم الإنتاج والمعروض، وتراجع الأرباح، وبالتالي انخفاض نوع آخر من الإيرادات الضريبية وهي الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وتراجع عام في النشاط

الاقتصادي وهو ما يُسمى بالأثر الانكماشى للتضخم والذي يدفع الدولة لاتباع سياسة توسعية لزيادة الإنفاق لمواجهة هذا الإنكماش الاقتصادي لتقليل معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة عجز الموازنة العامة للدولة. إلا أن أثر التضخم على عجز الموازنة في مصر غير معنوي خلال فترة الدراسة، وهو ما قد يرجع إلى أن التضخم قد لا يُعد من العوامل الأساسية المؤثرة ذات الأثر الواضح على عجز الموازنة العامة خلال الفترة نتيجة عدم وضوح أثره بشكل دقيق على زيادة الإنفاق العام أو انخفاض الإيرادات العامة.

رابعاً: اختبارات البواقي:

1) اختبار الارتباط الذاتي

وهو أحد الاختبارات التي تُستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار، ويتم من خلال اختبار Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (6) نتيجة اختبار الارتباط الذاتي

Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistics	0.008110	Prob.F(2,15)	0.9919
Obs*R-Squared	0.024845	Prob.Chi-Square(2)	0.9877

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.views10

يتضح من نتائج الاختبار أن قيمة F المحسوبة 0.008، بقيمة احتمالية 0.9919، إذاً نقبل الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

2) اختبار عدم ثبات التباين: Heteroscedasticity

وتظهر مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ عندما تختلف القيم المشاهدة عن الخط المقدر عندما تتغير قيم المتغير المستقل، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (7) نتيجة اختبار عدم ثبات التباين

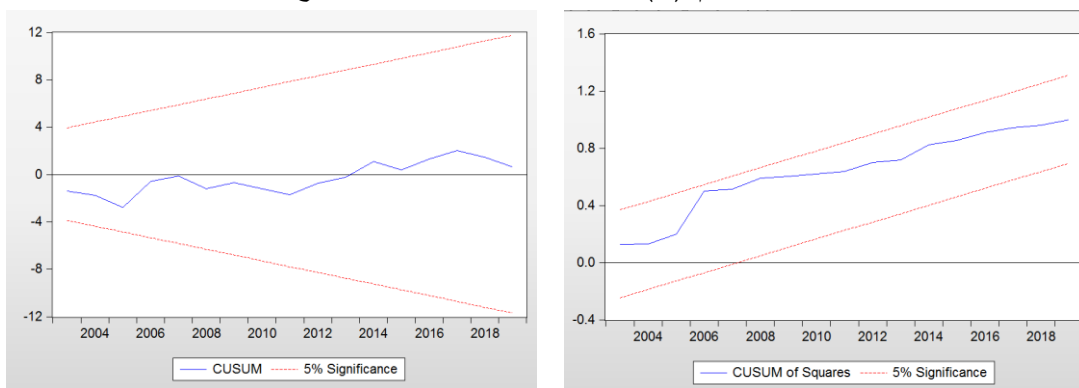
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-Statistics	0.294679	Prob.F(5,17)	0.9092
Obs*R-Squared	1.834427	Prob.Chi-Square(5)	0.8715
Scaled explained SS	0.562791	Prob.Chi-Square(5)	0.9896

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.views10

تظهر نتيجة الاختبار أن قيمة P أكبر من 5%، إذاً نقبل الفرض العدم أي لا توجد مشكلة اختلاف تباين الأخطاء، أي أن تباين الخطأ متجانس.

سادساً: الاختبارات التشخيصية لاستقرار النموذج:

شكل رقم (3) الاختبارات التشخيصية للنموذج



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E.views10

يتضح من الشكل رقم (3) أن القيم التجميعية للبواقي تقع داخل حدود الثقة أو الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يعني أن المعاملات المقدرة مستقرة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

7/ الخلاصة والنتائج:

استهدفت الدراسة تحليل وقياس أثر الفساد على السياسة المالية في مصر، معبراً عنها بنسبة عجز الموازنة العامة للدولة من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم قياس هذه العلاقة باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1996-2020)، باستخدام كل من مؤشر مدركات الفساد، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وإجمالي خدمة الدين كمتغيرات مستقلة، وقياس تأثيرها على عجز الموازنة العامة للدولة كمتغير تابع معبراً عن السياسة المالية في مصر.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير معنوي للفساد على عجز الموازنة العامة في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ولكن غير معنوي لخدمة الدين العام على عجز الموازنة العامة، كما أبرزت النتائج الأثر الإيجابي والمعنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن أثر التضخم كان سلبياً ولكنه غير معنوي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة.

8/ قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، سيف عبد الحميد (2013)، "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005: دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- حسين، محمود حسن (2011)، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة.
- محمود، عبدالعزيز التوني (2005)، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- مروى، محمود عمر (2011)، "الفساد وأثره على تفاوت توزيع الدخل والفقير: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

- منشاوي، ابراهيم سيف (2013)، "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005: دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانياً:المراجع الإنجليزية:

- Ajaz,T. and Ahmed,E. (2010), " The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues", *The Pakistan Development Review*, Vol. 49, No. 4 (Winter), pp. 405-417.
- Aly, Wael. (2013), "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt: Causes, Consequences and Remedies", *Journal of Public Administration and Governance*, Vol. 3, No. 4, PP.39-60.
- Andvig, J. Fjeldstad, O. Amundsen, I. Sissener,T and Soreide, T. (2000), " Research on Corruption. A policy Oriented Survey", *Chr. Michelsen Institute (CMI)*, (December), P. 158.
- Ata, A and Arvas, M. (2011), "Determinants of Economic Corruption: Across-Country Data Analysis", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 2, No. 13 (July), PP.161-169.
- Cooray,A. Dzhumashev,R. and Schneiderm,E. (2013), " How Does Corruption Affect Public Debt: An Empirical Analysis", *World Development*, Vol. 90, No. 22 (December), pp. 115-127.
- Eigbiremolen,God`s time. Ezema,Nchege. and Orji, Anthony. (2015), "Dynamics of budget Deficit and Macroeconomic Fundamentals: Further Evidence from Nigeria", *International Journal of Academi Research in Business and Social Sciences*, Vol. 5, No. 5 (May) PP 31-42.
- Ghosh, S. and Neanidis, K. (2011), "Corruption, Fiscal Policy, and Growth: a Unified Approach", *Working Paper No. 11-20*, Economic and Finance.

-
-
- Gupta, S. Davoodi, H and Alonso, R. (1998), “Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?”, *Working Paper No.98/76*, International Monetary Fund.
 - Hashem, Eman. (2014), “The Effects of Corruption on Government Expenditures: Arab Countries Experience”, *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol. 5, No. 4, pp. 120- 130.
 - Hemming, Richard. Kell, Michael. And Mahfouz, Selma. (2002), “The Effectiveness of fiscal Policy in Stimulating Economic Activity- A review of the Literature”, *Working Paper No. 02 208*, International Monetary Fund.
 - Imam,p. and Jacobs,D. (2007), “ Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East”, *Working Paper No. 07/270*, International Monetary Fund.
 - Ivanyna, M. Mourmouras, A. and Rangazas,P. (2010), “ The Culture of Corruption, Tax Evasion, and Optimal Tax Policy”, *Working Paper No.10*, International Monetary Fund.
 - Jajkowicz, O. and Drobiszova,A. (2015), “The Effect of Corruption on Government Expenditure Allocation OECD Countries”, *ACTA Universitatis Agriculturae ET Silviculturae Mendelinae Brunensis*, Vol. 63, Issue. 4, (November), PP. 1251-1259.
 - Johnson, E. Martini. (2012), “Corruption Trends in The Middle East and North Africa Region (2007-2011)”, *U4 Anti-Corruption Resource Center*, CMI, Bergen, PP21.
 - Kopcke, Richard, Tootell, Geoffrey, and Robert,Triest. (2006), *the Macroeconomics of Fiscal Policy*, 1st Edition, MIT Press.
 - Langsethm, Petter. (2002), “Global Dynamics of Corruption, The Role of the United Nations Helping Members States Build Integrity to Curb Corruption”, Presented at *Global Programme Against Corruption Conferences*, United Nations Office for Drug

- Control and Crime Prevention, Center for International Crime Prevention.* 21January 2002: 1 October 2003.
- Macleod,W. (1995), “ Administrative Corruption and Taxation”, ***International Tax and Public Finance***,Vol. 2, No. 3 (October), pp. 397-417.
 - Martinez, J. and Boex, J. (2004), “Corruption, Fiscal Policy and Fiscal Management”, *Working Paper No. 03*, The United States Agency for International Development.
 - Maureen, Jiakponna. (2013), “**Impact of Corruption on Fiscal Policy Management in Nigeria**”, Ph.D. Thesis, Department of Banking and Finance, Faculty of Business Administration, University of Nigeria.
 - Mauro, Paolo. (1996), “The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure”, *Working Paper No. 96/98*, International Monetary Fund.
 - Mauro, Paolo. (1998), “Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for Further Research”, ***Finance and Development***, Vol. 35 , No.1 (March), PP. 11-14.
 - *MENA-OECD Investment Programme* (2009), “Business Climate Development Strategy, Anti-Corruption”.
 - Pergis.N and Danuletiu.D (2013), “Public deficit, Public debt, Corruption and Economic Freedom: Some empirical evidence from Romania”, ***The Romanian Economic Journal***, No. 48 (June), PP. 3-21.
 - Puddephatt, Andrew. (2012), “Corruption in Egypt”, *Global Partners and Associates*.
 - Tanzi, Vito. (2013) “Corruption and the Economy”, *Filozofija I Društvo / Philosophy and Society*, Vol. 24, No. 5, PP. 33-59.
 - Tanzi,V. and Davoodi,H. (2000), “Corruption, Growth and Public Finance”, *Working Paper No. 182*, International Monetary Fund.

- Treisman, D. (2000), "The Causes of Corruption: A Cross-National Study", *Journal of Public Economics*, Vol.76, No. 3, PP.399-457.
- Usman A. (2010), "Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis", *Business and Economics Journal*, Vol. 2010: BEJ-4 (June), PP. 1-11.
- <http://www.transparency international.org>, 2017.
- <http://www.internationalbudget .org>,2016.
- <http://www.globalintegrity.org>.
- <http://www.worldbank.org>.